العرب
الإثنين 2020/06/01
السنة 43 العدد 11718

تمديد إجراءات الحظر يثير غضب التجار الجزائريين

أوساط التجارة الجزائرية تهرب من الحجر إلى النشاط السرّي

أجّج تواصل قيود الإغلاق في عدد من المحافظات الجزائرية غضب واستياء أوساط التجارة والأعمال بعد أن أصبح الإغلاق كابوسا يهدد بخسارة عدد من المشاريع والوظائف في ظل عدم إقرار إجراءات تخفف الأزمة ما فتح الباب أمام استفحال النشاط التجاري السري في غفلة من السلطة وهو ما ينذر بتفاقم مخاطر العدوى.

صابر بليدي
صحافي جزائري

التجار في متاهة الأزمات

الجزائر - اندلعت احتجاجات متفرقة في عدد من المحافظات الجزائرية، يقوده العشرات من التجار تنديدا باستمرار وقف النشاط الاقتصادي والتجاري، المطبق في البلاد منذ نحو ثلاثة أشهر للحدّ من وباء كورونا، الأمر الذي يرشح الجبهة الاجتماعية إلى تململ جديد يغذي التوتر السائد في البلاد فضلا على فتح الباب أمام الأنشطة التجارية السرية ما يعمق مخاطر الوضع الصحي.

وانطلقت السبت حركات وقفات احتجاجية، للعشرات من التجار وأصحاب الخدمات، في مدينة بجاية شرقي العاصمة، للتنديد باستمرار قرار غلق النشاط التجاري والاقتصادي.

وتسبب الإغلاق إلى حدود منتصف شهر مايو، في تكبيد التجار خسائر كبيرة جراء ضريبة الحظر الصحي والتدابير المشددة للحد من عدوى فايروس كورونا طيلة ثلاثة أشهر.

وندد المحتجون بغياب أي مبادرة حكومية لفائدتهم لتخفيف أعباء خسارتهم لتجارتهم ومهنهم، على غرار الفئات الاجتماعية والعمالية الأخرى.

وجاءت احتجاجات تجار مدينة بجاية، في إطار موجة من التذمر والاستياء الذي يسود الأوساط التجارية، وتجسد ذلك في وقفات احتجاجية امتدت إلى عدة مدن جزائرية مثل سطيف وبرج بوعريريج والعاصمة، ولا يستبعد أن تمتد عدواها إلى ربوع البلاد، في ظل الصمت الذي تبديه الحكومة إلى حدّ الآن.

ويعم الشلل كافة القطاعات التجارية والاقتصادية في البلاد، منذ البدء في تطبيق إجراءات الحظر من منتصف شهر مارس الماضي، حيث لم تستثن الإجراءات إلا بعض الخدمات المحدودة كالمواد الغذائية والخضر والفواكه.

وتنذر هذه المؤشرات بصدام اجتماعي مع السلطات حيث أججت الأوضاع والاحتقان الاجتماعي لدى غالبية التجار، لاسيما بعد صدور قرار تمديد الحجر الصحي إلى غاية منتصف الشهر الجاري.

وتطبق الجزائر إجراءات حظر صحي منذ نحو ثلاثة أشهر، وتم تمديده من طرف رئاسة الوزراء نهاية الشهر المنقضي في 44 محافظة، في حين تم رفعه في الأربع محافظات الأخرى وهي تيندوف، إليزي وتمنراست بجنوب البلاد، إلى جانب محافظة سعيدة في الهضاب الجنوبية الغربية، إلا أنه لم يرخص لعودة بعض الأنشطة التجارية كالمقاهي والمطاعم وقاعات الحلاقة.

وسبق للحكومة أن رفعت الحظر جزئيا خلال شهر رمضان، إلا أن عدم الالتزام بالتدابير المطبقة واحترام توصيات التباعد الاجتماعي، اضطرها لإعادة الحظر كليا، خصوصا مع ارتفاع عدد الإصابات والوفيات.

ولا زالت الوضعية الصحية في الجزائر محل انتقادات من طرف عدة أوساط، بسبب عدم جدية التدابير المتخذة وتراخي السلطات المختصة في تطبيق الإجراءات المقررة، حيث تسلل النشاط السري، وعاد بعض التجار والزبائن إلى التسوق الخفي بعيدا عن أعين السلطات الأمنية، مما يثير الشكوك حول إمكانية الخروج من المأزق الصحي في ظل الممارسات المذكورة.

> التلكؤ الحكومي في صرف دعم للقطاع التجاري يغذي وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية

وعبر رئيس منظمة التجار والحرفيين طاهر بولنوار، في تصريح صحافي بعد قرار التمديد الأخير، عن "امتعاض المنظمة التي تنظم غالبية الناشطين في القطاع، من استمرار إجراء الغلق، رغم الخسائر الضخمة التي يتكبدها التجار، وغياب أي تكفل حكومي بهم".

وفيما كان رئيس البلاد عبدالمجيد تبون، قد عبر في تصريح له بأحد مجالس الوزراء المنعقدة مؤخرا، عن عزم الحكومة التكفل بخسائر التجار، إلا أن غياب أي مؤشر لذلك، زاد من مخاوف التجار والحرفيين على مستقبلهم المهني وعلى مصير عائلاتهم، لاسيما وأن الحكومة لم تبادر لحدّ الآن بأي خطوة لاحتواء الوضع.

وتفاقم القلق في أعقاب ظهور ممارسات تنطوي على تسييس السلطة للوضع الصحي، وتوظيفه في تمرير أجندتها، دون تقدير الموقف الاجتماعي والاقتصادي الداخلي، حيث يجري تمديد الحجر الصحي دون مراعاة الوضع الاجتماعي للمتضررين.

ولكن عضو اللجنة العلمية لمتابعة وباء كورونا بقاط بركاني، شدد على ضرورة عدم المغامرة بقرارات الرفع، خشية موجة ثانية من الإصابات نتيجة عدم احترام التدابير المطبقة، ودعا جميع الطبقات الاجتماعية إلى التعبئة والتجند ضد الوباء بما في ذلك الأضرار التي يتكبدها الاقتصاد المحلي برمته، وليس النشاط التجاري فقط.

وذكر التاجر مسعود حدو، مالك متجر للتجهيزات الإلكترومنزلية، في تصريح خاص لـ"العرب" بأن "الأمر بات مسيسا وغير عادل بين جميع الفئات والفعاليات"، في إشارة إلى تطبيق الحظر الصحي على الجميع، مقابل الترخيص لعقد مؤتمرات سياسية لأكبر حزبين في البلاد، وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، اللذان عقدا مؤتمرين منفصلين في فضاء مغلق، في خرق صارخ للنصوص المطبقة وبإيعاز من جهات نافذة في السلطة.

وأضاف "التجار تكبدوا خسائر كبيرة، وصار مستقبلهم المهني ومصير عائلاتهم في كنف المجهول، فالحكومة تكفلت بالفئات الاجتماعية الهشة، وتستمر في دفع رواتب موظفي القطاع العمومي، ونفس الشيء بالنسبة للشركات الاقتصادية الكبرى، لكنه لا أحد التفت لوضعية التجار والحرفيين".

ولم يقتنع المتحدث بـ"المكافأة التي رصدتها الحكومة لهؤلاء، بحجة طابعها الرمزي (حوالي 70 دولارا)"، وبرر ذلك بكونها لا تساوي شيئا أمام حقوق الإيجار والبضائع المكدسة ورواتب العمال والتزامات الصناديق الاجتماعية والجبائية.

السعودية تستأنف رحلات القطار بحذر

الرياض - استأنفت المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية الأحد تسيير رحلاتها، حيث غادرت أولى رحلات قطارات الركاب، متوجهة من الرياض إلى الدمام مرورا بمحطتي الهفوف وبقيق وعلى متنها 143 راكبا.

وبدأت محطات الخطوط الحديدية الأحد في استقبال الركاب المسافرين بسلسلة من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي أعلنت عنها سابقا بدءا بقياس درجة الحرارة والتحقق من ارتداء الكمامات وانتهاء بالتباعد الجسدي أثناء تصعيد الركاب.

وقامت الخطوط الحديدية بإعادة توزيع مقاعد الركاب داخل القطارات بشكل قطري وحظر استخدام المقاعد المتجاورة لضمان تحقيق المسافة اللازمة للتباعد الجسدي بين الركاب داخل القطارات لضمان سلامتهم.

كما قامت بتوزيع مقاعد المسافرين حسب المقاييس المعتمدة للسلامة، وبما يبقي مسافة آمنة بين مرتادي المحطات، تضمنت استبعاد مقاعد الانتظار المتجاورة، واستخدام العلامات الأرضية الإرشادية، ورسائل التوعية في مرافق المحطات.

وأبدى المسافرون التزاما بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي حددتها الجهات المختصة وذلك أثناء تواجدهم في المحطات وأثناء سفرهم على القطارات، مؤكدة أهمية استمرار الالتزام بهذه الإجراءات والتدابير لضمان سلامة الجميع، عبر رفع مستويات الوقاية من الفايروس كورونا المستجد والحدّ من فرص انتشار العدوى.

وسمحت الرياض منذ منتصف مايو الماضي بعودة بعض الأنشطة الاقتصادية، ومن بينها المراكز التجارية ومحلات تجارة الجملة والتجزئة بين التاسعة صباحا وحتى الخامسة مساء بالتوقيت المحلي.

واستثنى القرار الأنشطة التي لا تسمح بالتباعد الجسدي، مثل المطاعم والمقاهي، إضافة إلى حظر التجمعات لأكثر من خمسة أشخاص.

كما شمل استمرار الحظر عيادات وصالونات التجميل والحلاقة والنوادي الرياضية والصحية والمراكز الترفيهية ودور السينما، وأنشطة أخرى يتم تحديدها من قبل الجهات المختصة.

ونصّ أمر ملكي على إلزام المتاجر بالحرص على مسافة بين كل زبون وآخر لا تقل عن عشرة أمتار مربعة وضرورة تعقيم المراكز التجارية يوميا وعدم السماح بدخول الأطفال دون سن 15 عاما.

وجرى تعليق الرحلات الجوية في السعودية منذ منتصف مارس الماضي، لكن بعض شركات الطيران تقوم برحلات خارجية فقط حتى يتمكن غير المواطنين من مغادرة البلاد. كما أعادوا المواطنين السعوديين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج بسبب أزمة الوباء.

قطاع الزراعة المصري يكسر كبوة تداعيات الوباء

عودة إلى العمل بكامل الطاقة وتزايد طلبات التصدير

أبدى قطاع الزراعة المصري قدرة على امتصاص الصدمات الراهنة حيث تمكن من تجاوز تداعيات فايروس كورونا ما انعكس على أسعار الخضروات والفواكه، وأنعش شهية الاستثمار خصوصا بعد عودة النشاط واستقبال طلبات التصدير وتزايد الطلب.

القاهرة - تجاهل قطاع الزراعة تداعيات كورونا بالمحافظة على نسق عادي من الأسعار وعودة نشاطه وفق إجراءات صحية مشددة وهو ما يعكس مرونة القطاع وقدرته على استيعاب الصدمات الأمر الذي يعطيه زخما لاستقبال الاستثمارات.

ويجمع مسؤولون مصريون أن قطاع الزراعة المصري لم يتأثر بشكل نهائي بأزمة فايروس كورونا الجديد كوفيد – 19، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على أسعار المنتجات الزراعية في السوق المحلية، واستمرار صادراتها، التي يتزايد الطلب عليها.

وقال المستشار الإعلامي لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أحمد إبراهيم، إن "الزراعة في مصر من القطاعات المرنة التي تتأقلم مع الظروف والأحداث، وتقريبا لم تتأثر بشكل نهائي بأزمة فايروس كورونا، خلافا لقطاعات أخرى توقفت".

ونسبت وكالة شينخوا لأحمد إبراهيم، قوله "مساحات الأراضي المزروعة لم تتأثر بالأزمة، والحصاد لم يتوقف"، مشيرا إلى أن مساحة الأراضي المزروعة في مصر تبلغ تسعة ملايين فدان تقريبا.

وأكد أن "كل المجالات الزراعية تعمل بكامل طاقتها وكفاءتها، والكل يلمس ذلك على أرض الواقع، حيث لم ترتفع أسعار السلع الزراعية مثل الخضراوات والفاكهة، بل على العكس انخفضت أسعار بعضها مثل البطاطس خلال شهر رمضان الذي كان يسبقه دائما ارتفاع في الأسعار".

وشدد على أن مصر لديها اكتفاء ذاتي من الخضروات والفاكهة، وأشار إلى تأثير طفيف حدث عندما أغلقت الفنادق والمطاعم في مصر، حيث قل استهلاك البطاطس، التي تعتبر أكثر منتج زراعي تأثرا بأزمة كورونا. وفي ما يتعلق بالصادرات الزراعية، أوضح المستشار الإعلامي المصري أن حجم الصادرات الزراعية المصرية تجاوز ثلاثة ملايين طن منذ بداية العام الحالي، وهو ما يقترب من نفس حجم الصادرات خلال ذات الفترة من العام الماضي، رغم أزمة تفشي مرض فايروس كورونا واضطراب حركة التجارة العالمية وعدم انتظام حركة النقل في المطارات والموانئ وغلق بعض الدول لمنافذها الجوية والبرية.

أراض خصبة بسواعد مصرية

ورد أحمد إبراهيم، بالنفي القاطع على سؤال حول: ما إذا كان هناك تأثير سلبي لأزمة وباء فايروس كورونا على خطة مصر للتوسع في الصادرات الزراعية؟

وأكد وجود طلبات تصدير كبيرة خلال الفترة الحالية، وأوضح أن جميع مزارع ومحطات التصدير تعمل بكامل طاقتها لتلبية احتياجات المصدرين، مع الالتزام بكافة الإجراءات الاحترازية لوقاية العاملين من فايروس كورونا.

وأشار إلى أن أزمة كورونا تسببت في فتح أسواق جديدة خلال الأسبوع الماضي أمام الصادرات الزراعية مثل أسواق أوزبكستان وإندونيسيا.

ولفت إلى أن الصادرات المصرية حلت محل صادرات دول أخرى، توقفت عن التصدير بسبب أزمة كورونا.

ومن أهم الدول المستوردة للمنتجات الزراعية المصرية كل من الولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا وأستراليا بالإضافة إلى دول الخليج العربي.

ونوه بأن مصر أصبحت الأولى في العالم من حيث صادرات البرتقال والفراولة المجمدة.

ولفت إلى أن المنتجات الزراعية المصرية تتمتع بجودة عالية وسمعة طيبة، وأصبحت مطلوبة من كل دول العالم، خاصة أن مصر لا تسمح بتصدير أي منتج إلا بعد أن تتوافر فيه جميع الاشتراطات والمواصفات الفنية المطلوبة من قبل الدول المستوردة.

وتابع أن مصر لا تسمح بتصدير المنتجات الزراعية إلا إذا كانت صالحة تماما، وتقوم بفحصها ثلاث مرات وهي في الأرض الزراعية ثم أثناء التعبئة وخلال وجودها في الموانئ، وذلك حفاظا على سمعة الصادرات المصرية.

أحمد إبراهيم
الزراعة قطاع مرن يتأقلم مع الظروف والأحداث

ومن أبرز المنتجات الزراعية المصرية التي يتم تصديرها كل من الموالح والفراولة والبطاطس والبصل والرمان والمانجو والفاصوليا والخيار والفلفل والثوم والجوافة وغيرها.

وجاء ت الموالح في مقدمة الصادرات الزراعية المصرية منذ مطلع العام الجاري بنحو مليون و350 ألف طن.

وعادة ما يتم تصدير هذه المنتجات من خلال شهادة زراعية صادرة من الحجر الزراعي المصري، مدون عليها اسم بلد المنشأ (مصر)، والدولة المستقبلة للمنتج.